



النشرة الإخبارية

أيار/مايو ٢٠٢٠

آثار كوفيد-١٩ على المنطقة العربية:
تحركات وتخوّف من ما بعد الأزمة

- ١ التطورات على المستوى الإقليمي
- ٣ كيف يؤثر كوفيد-١٩ على منظمات المجتمع المدني؟ / زهرة بزي
- ٤ السياسات الاقتصادية ما بعد أزمة كورونا / أحمد عوض
- ٥ البحرين وجائحة كوفيد-١٩ / د. غنية عليوي

التطورات على المستوى الإقليمي

مع تزايد حالات المصابين بفيروس كوفيد-19 حول العالم، تتجلى في المنطقة العربية تداعيات عديدة جراء انتشار الفيروس على جميع المستويات وأهمها على المستويين الإقتصادي والإجتماعي. ومع تعاضم هشاشة العديد من فئات المجتمع، تبقى استجابة الحكومات العربية ضعيفة وغير متجاوبة بالكامل مع الواقع الإجتماعي والإقتصادي المضني الذي يعيشه معظم سكان المنطقة.

تجدد الحركات الشعبية

ومع تدهور الأوضاع المعيشية، وبالرغم من إجراءات الوقاية والتدابير المتخذة للحد من انتشار الفيروس، تشهد بعض بلدان المنطقة العربية تجديدا للحركات الشعبية التي اندلعت عام ٢٠١٩ كما في لبنان والعراق حيث سُجل تراجع في مستوى الحريات وبعض الإنتهاكات على مستوى الحقوق.

ففي العراق، جدد ناشطون ومدافعون عن حقوق الإنسان مطالبهم بالتحقيق في الانتهاكات الماضية بحق المتظاهرين العراقيين من خلال [جلسة إحاطة إعلامية عبر الانترنت نسقتها جمعية الأمل العراقية](#). حثّ المتحدثون رئيس الوزراء العراقي الجديد على إعادة إحياء اللجان التحقيقية للنظر في الانتهاكات بحق المتظاهرين منذ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، بما في ذلك الاختطافات، والاعتقالات، والاعتقالات التعسفية وسوء المعاملة والتعذيب في السجون الرسمية وغير الرسمية على يدين القوات الحكومية وميليشيات مسلحة تابعة لأحزاب سياسية، بالإضافة إلى تعويض عوائل الشهداء والجرحى والمتضررين من الاستعمال المفرط للقوة والعنف خلال قمع التظاهرات.

فمنذ أن خرج العراقيون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ مطالبين بإسقاط نظام المحاصصة الطائفية والحزبية، جوبهوا بالقمع الشديد وميليشيات تابعة للسلطة أو متماهية معها وتحمل السلاح خارج إطار الدولة. وخلال الاحتجاجات شوهد انتشار قناصين

على المباني المرتفعة في بغداد والمحافظات، كانوا يستهدفون المتظاهرين. تم إنشاء لجان تحقيقية بعد الضغط من الجهات الدولية والمرجعيات، أفرت بتبعية بعضها لجهات حكومية سابقة، منها مثلا ما هو تابع لمكتب رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي. كما تم استخدام القنابل المسيلة للدموع من العيار الثقيل، كانت توجه بشكل مباشر الى رؤوس المتظاهرين وتؤدي الى قتلهم أحيانا، بالإضافة الى بنادق صيد الحيوانات الضخمة التي وجهت بشكل عشوائي الى المتظاهرين. وقد اعتمدت القوى الأمنية أسلوب الاقتحام: أي تدخل قوات أمنية تحت وإبل كبير من الرصاص الى خيم المعتصمين، وقد خلف ذلك العشرات من الشهداء ومئات الجرحى في مختلف مناطق العراق. كما قامت القوى الأمنية باعتقال الجرحى من المستشفيات، وتعرض العديد من مقرات الفضائيات الى الهجوم وتم اغلاق بعضها بقرارات حكومية.

وقد تطرقت الجلسة الى مشاركة المرأة العراقية في التظاهرات، تحت شعارات «بناتك يا وطن» «وصوتي ثورة وحقي وطن»، وغيرها، الأمر الذي كسر صورتها النمطية في المجتمع العراقي، حيث كانت تدافع عن مطالب سياسية ووطنية بالإضافة الى قضايا نسوية، وتقوم بتنظيم مسيرات حاشدة تتحدى فيها التقاليد العشائرية. وقد استخدمت الميليشيات والقوى الأمنية مختلف الطرق لإبعاد النساء عن الساحات، منها إطلاق الاشاعات حول التحرش لإخافتهن. كما تطرقت الى دور النقابات المتميز، ودور المحامين خاصة في المحاكم، ودور الأساتذة في نشر فكر الانتفاضة وتعطيل الدوام الرسمي وإتاحة مشاركة الطلاب، وأخيرا دور الطلاب في المحافظة على زخم الساحات ودعمها بالمسيرات الحاشدة والتهافتات والشعارات الجريئة.

وإن كنا نشهد خلو بعض الساحات اليوم بسبب الالتزام بإجراءات الحجر، فإن بعض المحتجين لا زالوا صامدين في الساحات مع التزامهم بإجراءات الوقاية. كما أن العديد من النشاطات انتقلت الى خارج

الساحة خاصة من أجل دعم الاسر الفقيرة ونشر الارشادات الصحية. بعد رفع الحظر الجزئي عاد المعتصمون، خاصة للمطالبة بقانون انتخابات جديد وبالمحاسبة وإجراء انتخابات. وهذه المطالب التي أجلتها الحكومة الجديدة.

ان التزامات الحكومة الدولية تحتم عليها احترام الحقوق والحريات، إلا أن الكبت والقمع والانتهاكات وصولا الى التصفيات الجسدية أصبحت امراً واقعاً. إن فقدان الثقة بالحكومة وإجراءاتها ينبع من تاريخ طويل من التجارب الفاشلة والقمعية، وهذه الحكومة جاءت تحمل عبء الحكومات السابقة. إذ لا يوجد تحقيقات جديرة وفاعلة اليوم في أي من الانتهاكات التي سبق ذكرها. إن الانتهاكات بحق المحتجين من العراقيين الذين نزلوا تحت شعارات «نازل أخذ حقي» «ونريد وطن» خلفت ٥٠٠٠ إعاقة بدرجة ما، و٨٠٠ شهيد و٢٥٠٠٠ جريح حتى الآن. لذلك، طالبت المجموعة بتشكيل لجان تحقيق جديدة مشهود لها بالنزاهة والحيادية وإشراك منظمات المجتمع المدني في عملها للنظر في هذه الجملة من الانتهاكات - والكثير منها مستمر حتى اليوم - وأبرزها عمليات الاغتيال واختطاف المتظاهرين والناشطين المعروفين بتنظيم التظاهرات بشكل علني وحتى في ساحات الاحتجاج. بالإضافة، ناشدت المجموعة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة التصويت خلال جلسته القادمة على قرار يؤسس لهيئة تحقيق مستقلة تدعم جهود المساءلة والمحاسبة في العراق.

وفي لبنان، تجددت الإحتجاجات المنددة بالسياسات الحكومية القمعية واستدعاء العديد من الصحافيين والنشطاء للتحقيق على غرار ممارستهم حرية التعبير. كما تجددت المظاهرات المطالبة بتدابير فعالة وجريئة لمحاربة الآثار المرتبطة بانتشار الفيروس وخاصة على الفئات الضعيفة والأكثر هشاشة مثل العاملين في القطاع غير الرسمي والقطاع الخاص والمهمن الحرة والعمال الأجانب. كما تجددت الإحتجاجات المنددة بالأوضاع الإقتصادية المتدهورة التي آلت اليها البلاد مع تزايد أسعار السلع الأساسية بنسب متفاوتة وتزايد التضخم بنسبة تصل إلى ٥٠ بالمئة.





الجمعيات. هذا في حين أن عدد العاملين بدوام كلي في القطاع الجمعي يفوق ٤٠٠٠٠ شخصا، دون احتساب الموظفين بدوام جزئي وبعقود محددة المدة والمستشارين وكذلك المتطوعين الذين يجب تعبتهم خلال هذه الفترة من الأزمة. والأسوأ أن الجمعيات ليست مرشحة للاستفادة من التدابير المتخذة من طرف صندوق الضمان الاجتماعي، وتم إقصائها من التعويضات الجزافية المحددة في هذا الإطار علما أن هذه الجمعيات، تماما مثل المقاولات الهادفة للربح، تدفع مساهماتها ورسوم الضمان الاجتماعي وفقا للقانون المعمول به.

تعمل العديد من الجمعيات بتمويل وطني أو دولي بأجال تعاقدية لا يمكن الوفاء بها في ظل الظروف الحالية. إن تعليق «جميع الأجال القانونية والتنظيمية» في إطار المادة ٦ من المرسوم القانوني ٢٠٢-٢٩٢ المتعلق بحالة الطوارئ الصحية في المغرب لا ينطبق بالضرورة على عقود تمويل الجمعيات، مما يدفع إلى التساؤلات التالية: هل يجب الاحتفاظ بالأجراء خلال فترة الحجر الصحي؟ كيف سيتم تسديد رواتبهم بعد الحجر الصحي لاستكمال الالتزامات التعاقدية؟

كما تجري حاليا مفاوضات مع الجهات المانحة لإعادة النظر في بنود الميزانية، لتجنب البطالة التي تهدد أجراء الجمعيات وتفادي فقدان الخبرة والمعرفة التقنية التي يصعب تعويضها واستعادتها بعد ذلك، خاصة أن المغرب تحتاج لكل الطاقات والخبرات من أجل إعادة البناء الذي تفرضه مرحلة ما بعد الحجر.

في هذا الإطار، وبالنظر إلى معرفتها الميدانية وعملها المبني على القرب، فإن الجمعيات الموقعة على الرسالة تعتبر أن إشراكها في تفعيل الاستراتيجية الوطنية للحد من الجائحة ودعم الأسر المعوزة هو أمر ضروري.

أما في الجزائر، وفي ظل تعليق بعض المظاهرات التزاماً بإجراءات العزل والتباعد، تظهر تقارير [مرصد الشبكة العربية](#) خلال الشهرين المنصرمين ازدياداً في الملاحقات والإدانات القضائية، مما يظهر بشكل جلي استغلال السلطة السياسية لإجراءات الأزمة في تصفية حساباتها مع الناشطين والفاعلين في حركة الاحتجاج وفي تشديد وطأة القمع. ويتوافق ذلك مع تضييق واضح على الصحافة الحرة، إذ اتخذت السلطات الشهر الماضي ودون سابق إنذار قرارا بحجب جريدتين إلكترونيتين، وقامت بملاحقة وسجن صحفيين، وإقرار تعديلات قانونية بشكل مستعجل تزيد من التضييق على حرية التعبير. وقد شملت هذه التعديلات تجريم ما سمي «بالأفعال الماسة بأمن الدولة والأمن العموميين»، «وبالوحدة الوطنية»، إضافة إلى «تجريم أفعال نشر أو ترويج أخبار كاذبة للمساس بالنظام والأمن العموميين، على وسائل الإعلام والتكنولوجيا». وعبرت عدة فعاليات نشطة في مجال الحريات عن قلقها من هذه التدابير التي ستزيد بحسبها تضييق هامش الحريات في البلاد.

البطالة إلى تزايد: هشاشة الجمعيات في المغرب

سبب انتشار فيروس كوفيد-١٩ آثار كارثية على المستوى الاجتماعي وأهمها تقليصا في الوظائف وفقدان العمل لملايين من العمال. فمع توقف الحركة والأنشطة الاقتصادية جراء الإغلاق الكامل أو الجزئي للبلدان وإغلاق العديد من مؤسسات القطاع الخاص، من المتوقع أن يشهد العالم إلغاء ٦,٧ بالمائة من إجمالي ساعات العمل في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠، أي ما يعادل ٥ مليون وظيفة بدوام كامل في الدول العربية بحسب [منظمة العمل الدولية](#).

العاملون في منظمات المجتمع المدني هم أيضا عرضة لفقدان وظائفهم، وهم غالبا ليسوا مشمولين في برامج الدعم والتسهيلات التي تقدمها الحكومة في هذا المجال. وبحسب [رسالة مفتوحة](#) وجهها عدد من الجمعيات في المغرب إلى رئيس الحكومة، لم تأخذ تدابير الحكومة بعين الاعتبار أو بشكل واضح و صريح، الوضع الخاص للأجراء المشغلين من طرف

كيف يؤثر كوفيد-١٩ على منظمات المجتمع المدني؟

زهرة بزى، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

سياق صعب للمجتمع المدني

قد يقال الكثير حول آثار كوفيد-١٩ على حقوق الإنسان وعمل المجتمع المدني، لكن هذه المقالة ستركز على تأثير الأزمة على المنظمات المعنية بالمناصرة والمدافعة عن حقوق الإنسان بالتحديد، فقد أدت الأزمة الصحية الحالية إلى تفاقم التفاوتات التي يكافحها المجتمع المدني والتي يعبرها كعائق رئيسي أمام حقوق الإنسان والتنمية. تُظهر [تقارير الأمم المتحدة](#) تأثير الأزمة غير المتناسب على النساء والفقراء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب والمهاجرين، والشعوب الأصلية، وغيرهم الكثير، مما يفترض بذل مزيد من الجهود من قبل منظمات المجتمع المدني التي يُطلب منها فعل الكثير في مواجهة الأزمة رغم مواجهتها لقيود شديدة على الموارد والتمويل.

تتيح لحظات الاضطراب كهذه انتشار الأزمات المضرة، حيث يتم بالفعل توسيع دور السلطات التنفيذية ووضع السياسات وتنفيذها للتعامل مع الوضع، مع تعليق آليات المساءلة. هذا هو الحال بالنسبة لدور المجتمع المدني في المساءلة، حيث تؤدي بعض تدابير المبادئ الاجتماعية إلى جعل بعض أدوات عملها غير صالحة. وقد اضطرت كثير من منظمات المجتمع المدني لتعليق أنشطة مخطط لها، وسعت منظمات أخرى إلى تحويل عملها إلى أدوات التواصل عبر الإنترنت.

أما الأخطر فيتمثل بكون الأزمة شكلت ذريعة للحكومات لجذب [ميزان القوى لصالحها](#) من خلال تشريعات الطوارئ، والتباعد الاجتماعي، وتدابير الحجر الصحي. ويحدّد المجتمع المدني من احتمال [كبح المشاركة المدنية](#) وتقييد الحقوق الأساسية، من خلال قمع المظاهرات أو الاحتجاجات بسبب هذه التدابير.

ترتبط التحديات الإضافية التي تواجه عمل المجتمع

المدني في المناصرة خلال أزمة كوفيد-١٩ بصعوبات الحشد حول القضايا، بسبب تركيز وسائل الإعلام والتوجه العام على حالة الطوارئ.

فرص جديدة للمشاركة المدنية

بالرغم من تمثيله لتحديّ جدّي أمام المجتمع المدني، قد يؤديّ الوضع الحاليّ إلى تحفيز الإبداع وتوفير الفرص الجديدة للمشاركة المدنية.

إن المجتمع المدني قادر على القيام بدور رئيسي دعم الحكومات وإعلامها بكيفية تحديد أولويات احتياجات مَنْ هم أكثر عرضة للتأثر بشكل سلبي بالأزمة. وكما حددهم بيان خبراء من الأمم المتحدة، يشمل هؤلاء «الأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، ومجتمعات الأقليات، والشعوب الأصلية، والنازحين، والأشخاص المتأثرين بالفقر المدقع والقاطنين في البيئات المكتظة، والذين يعيشون في مؤسسات داخلية، والأشخاص قيد الاحتجاز، والذين لا يملكون منزلاً، والمهاجرون واللاجئون، ومستخدمي المخدرات، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والعاثرين والعابرات والمتنوعين جندرياً - هذه المجموعات وغيرها بحاجة لتلقي الدعم من الحكومات.» وتؤثر الأزمة على النساء إلى مدى بعيد، «اللواتي يعشن بالفعل في وضع اجتماعي اقتصادي محروم، ويتحملن أعباء رعاية كبيرة، ويواجهن الخطر المتزايد للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

قد توفر الأزمة الحالية الفرص لمنظمات المجتمع المدني للرد على بعض الانتقادات التي تتلقاها، من خلال بناء مشاركة أوسع بروابط قوية مع المجتمعات التي تعيش وتعمل فيها، وهذا قد يكون متعارضاً مع توجهات المنظمات غير الحكومية المدفوعة بمطالب الجهات المانحة والحاجة إلى تأمين التمويل.

علاوة على

ذلك، يطرح الوضع الحالي فرص للانخراط مع أشكال أخرى من منظمات المجتمع المدني، الى جانب

المنظمات غير الحكومية، مثل النقابات والحركات الاجتماعية والجمعيات المهنية (كنقابات الممرضات). وغالبًا ما يكون لهذه الأشكال المختلفة من منظمات المجتمع المدني هياكل تواصل جيّدة يمكنها إشراك مختلف الأشخاص في المراقبة والإشراف على الاستجابة لكوفيد-١٩.

في النظام الجديد

ما بعد كوفيد-١٩، قد تتاح الفرصة لمنظمات المجتمع المدني لإعادة تأكيد قيمتها المضافة والاستفادة من إنجازاتها ومواردها وخبراتها. لذا، عليها التأكيد على جدول أعمالها المبدئي وتحفيز مجتمع النشاط القوي الذي قامت ببنائه.

رسائل ختامية

سعيًا لإظهار أهميتها وتوسيع دورها، تحتاج منظمات المجتمع المدني المشاركة في المناصرة إلى إعادة تقييم استراتيجياتها وإعادة النظر في تحليلاتها وتكتيكاتها. ما كان ممكنًا في السياسة سابقًا قد يكون مستحيلًا الآن. فالعالم يتغيّر بسرعة أكبر من أي وقت مضى، وعلى فرق المناصرة أن تمتلك القدرة على إعادة تقييم السياقات المتغيرة باستمرار والبحث الدائم عن الفرص لتحويل النظم الحالية من خلال التدخلات الإبداعية. وأخيرًا، يُعدّ تعزيز التواصل والتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة أمرًا ضروريًا في مثل هذه المواقف المعقّدة، إذ يسمح بتبادل المعرفة والخبرة وتمكين التعلّم حول مبادرات المشاركة المدنية الناجحة.

السياسات الاقتصادية ما بعد أزمة كورونا

أحمد عوض، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية - الأردن
تم نشر هذه المقالة في تاريخ ١٨ أيار/مايو ٢٠٢٠ في جريدة الغد الإلكتروني

لا ينكر أي من المشتغلين في الشأن الاقتصادي وخبرائه حقيقة أن ملامح السياسات الاقتصادية لمرحلة ما بعد أزمة "كورونا المستجد" ستكون كما كانت قبلها.

لا يقتصر ذلك على الخبراء وصناع السياسات والمعلقين الأفراد، بل شمل أيضاً المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية والإقليمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى جانب المؤسسات الاقتصادية والمالية الأوروبية والآسيوية.

وفي الوقت الذي لا يوجد خلاف على أن تغييرات جوهرية ستحدث في آليات عمل الاقتصاد العالمي والاقتصادات الوطنية، فإنه سرعان ما تتباين المواقف، عندما يتم تشريح طبيعة التغييرات المطلوب إجراؤها على السياسات الاقتصادية جراء الأزمة التي خلفها فيروس "كورونا المستجد".

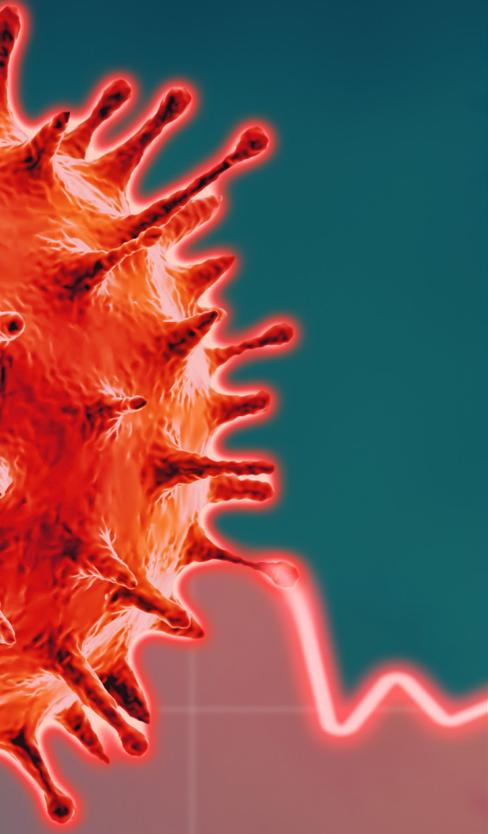
نشير إلى ذلك، وكلنا أمل في أن لا تضيّع البشرية فرصة تاريخية أخرى لإجراء تغييرات جوهرية على الملامح الأساسية للسياسات الاقتصادية، بعد أن ضاعت فرصة الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وما تلاها من سنوات، وتبعها في منطقتنا العربية إضاعة فرصة الربيع العربي، التي وضعت السياسات الاقتصادية (النيوليبرالية) على المحك، حيث نتج عنها تفاوت اقتصادي واجتماعي كبير، وفقر واسع، وبطالة مرتفعة، وغابت المساواة والعدالة عن نظم الرعاية الصحية، ونظم التعليم في مختلف مراحلها. تركزت السياسات الاقتصادية التي سادت في غالبية الدول الفقيرة ومتوسطة الدخل على جملة من المعايير (النيوليبرالية) - نتيجة التأثير القوي للمؤسسات المالية الدولية - على السياسات المالية والنقدية التقشفية (متشددة)، إضافة إلى التوسع في خصخصة المؤسسات، وشملت كذلك تحرير الأسواق من القيود الحكومية وتحرير التجارة والأسعار، وإطلاق العنان لدور متنامي للشركات، وخاصة الكبرى منها.

ويقصد بالسياسات التقشفية جملة من الإجراءات التي تنفذها الحكومات لتقليص الإنفاق العام، بهدف تخفيض عجز الموازنات العامة للدول. وعادة ما تشمل هذه التخفيضات الإنفاق على الخدمات والحقوق الأساسية للمواطنين، مثل الرعاية الصحية والتعليم والنقل وغيرها، ووقف الدعم الذي تقدمه الحكومات لبعض السلع الأساسية، إضافة إلى الضغط على أجور العاملين في القطاعين العام والخاص. بعد الأزمة التي ضربت الاقتصاد العالمي قبل ما يقارب عشر سنوات، والاحتجاجات الاجتماعية في العديد من دول العالم، ومن بينها موجة الربيع العربي الأولى، أدرك العديد من راسمي السياسات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم، المخاطر الكبيرة التي تنجم عن تفاقم التفاوت الاجتماعي، وغياب العدالة الاقتصادية في العالم، وتمكن القلة القليلة من السيطرة على ثروات المجتمعات.

ولتجاوز موجة الانتقادات الواسعة للسياسات الاقتصادية المختلفة التي أدت إلى نشوء هذه الاختلالات الاجتماعية، أدمج صندوق النقد الدولي - باعتباره اللاعب الأساسي في رسم وتحديد السياسات الاقتصادية - مفاهيم جديدة في وثائقه وتقاريره، حيث أصبحنا نجد مفهوم "النمو الاقتصادي الشمولي- التضميني الذي تنعكس نتائجه على مختلف أفراد المجتمع.

وبالرغم من أن وثائق "الصندوق" تتضمن دعوات لمحاربة التفاوت الاجتماعي وتوليد فرص العمل، وتوسيع المشاركة الاقتصادية وغيرها من الموضوعات المرتبطة بالتنمية المستدامة، إلا أن أي من هذه المفاهيم والدعوات لم تنعكس على تغييرات في السياسات الاقتصادية التي "يفرضها" الصندوق على الدول التي ترتبط معه باتفاقيات برامج إعادة الهيكلة والتكييف و"الإصلاح" المالي، فقد بقيت السياسات المالية والنقدية على ما هي عليه قبل هذه الأزمات. مرة أخرى؛ المطلوب أن يتم انتهاز

هذه الفرصة لإعادة بناء السياسات الاقتصادية، بحيث يعاد النظر في السياسات الضريبية لتصبح أكثر عدلاً، تكون تصاعديّة على الدخل والثروات، والتخفيف من ضرائب الاستهلاك (المبيعات)، وإعادة النظر بسياسات الحماية الاجتماعية "الاستهدافية"، باتجاه تطوير نظم حماية اجتماعية شمولية، تحول دون وقوع المزيد من الناس في دائرة الفقر، وتأخذ بعين الاعتبار توفير أجور عادلة كافية لحياة كريمة، وتقديم الرعاية الصحية الشاملة وتعليم عام بجودة عالية، والتركيز الحقيقي على تطبيق معايير العمل اللائق.



البحرين وجائحة كوفيد-١٩

د. غنية عليوي، الجمعية البحرينية للشفافية - البحرين

استجابة الحكومة البحرينية

تشكلت لجنة برئاسة ولي العهد نائب القائد الأعلى والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء مكلفة بوضع إجراءات احترازية لمواجهة تحديات الفيروس بما يحفظ صحة وسلامة المواطنين والمقيمين، شمل ذلك التعاون والتنسيق، مختلف المؤسسات الرسمية، وأطلقت حزمة مالية واقتصادية بقيمة ٤,٣ مليار دينار، لتحقيق مساعي التنمية المستدامة لصالح المواطنين بالتوازي مع استمرار برامج الدولة، والتنسيق مع كافة الجهات المعنية للتأكد من توفر الأغذية والسلع في السوق المحلية، واستمرارية فتح محلات الهايبرماركت والبقالات والبرادات والمخابز ومواصلة أنشطتها المعتادة، وطمأنة الجميع بأن المخزون الغذائي في المملكة وفير ولا داعي للتهاافت على التخزين والشراء بكميات تفوق الحاجة، وكشفت الحكومة البحرينية عن حزمة تحفيز بقيمة ١١,٣٩ مليار دولار لدعم اقتصاد البلاد خلال الوباء، مغطية أيضاً فواتير المياه والكهرباء خلال أشهر نيسان/أبريل، أيار/مايو وحزيران/يونيو.

متابعة وضع وتطوير السياسات والنظم الإدارية المرنة والمحفزة لرفع فعالية العمل وزيادة إنتاجية الموظفين ومساعدتهم على التوفيق بين المهام والمسؤوليات الوظيفية والواجبات الأسرية في القطاع العام والخاص بالإضافة إلى دعم استدامة مشاركة المرأة في سوق العمل جراء تداعيات الفيروس ومتابعة تنفيذ التدابير التي من شأنها أن تساهم في معالجة العقبات التي تواجه القطاعات المتأثرة، وتوفير الاستشارات الاقتصادية المتخصصة لدعم رائدات الأعمال المتعثرات للتعامل مع تحديات الظروف الراهنة وسبل تخطيطها.

تخصيص محفظتين الأولى لدعم ٩٥٠ من سواق سيارات الأجرة وسواق النقل المشترك والباصات والحافلات بمبلغ لا يتجاوز ٣٠٠ دينار شهرياً لمدة

في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٢٠، أگدت البحرين أول حالات إصابة لفيروس كورونا (COVID-١٩) وهو سائق حافلة مدرسية جاء من إيران عبر دبي، في ٢٥ شباط/فبراير تم كشف تسع حالات جديدة مصابة بالفيروس، ولهذا أوقفت جميع الرحلات الجوية من مطار دبي ومطار الشارقة لمدة ٤٨ ساعة، كما أعلن عن حظر السفر إلى إيران؛ على الرغم أن هناك ما يزيد على الألف مواطن بحريني في إيران (فترة إجازة - عطلة الربيع)؛ وللأسف تم التعامل مع المشكلة طائفيًا من البعض، وبدأ الوضع يتأزم يوماً بعد يوم، عندما أگد بعض النواب أن المواطنين البحرينيين العالقين سيظلون في إيران وغير مرحب بهم في بلدهم؛ في وقت كان مجيء المسافرين من دول أوروبا، ومن بعض الدول العربية يجري بكل سهولة ودون فحص. وبالتالي، كان التركيز على الراجعين لأرض الوطن من إيران، ولم يأخذ موضوع تفشي كورونا حقه بالداخل خاصة للعمالة الوافدة، أولئك الذين يعيشون في اكتظاظات سكنية وبظروف صعبة، فسرعان ما تطور الوضع باكتشاف حالات أخرى نتيجة الاختلاط، على أثرها أوقفت البحرين جميع المدارس ودور الحضانه والجامعات لمدة أسبوعين للحد من انتشار العدوى. وتم تعليق الرحلات الجوية من وإلى العراق ولبنان حتى إشعار آخر. وهنا أعلنت وزارة الصحة عن فحوصات طبية إلزامية لجميع المواطنين والمقيمين الذين سافروا إلى إيران في شباط/فبراير. استمر العدد يتزايد بتزايد عدد المفحوصين وخاصة في العمالة الوافدة، واعتبرت البحرين رابع أعلى معدل حالات بالإصابة للفرد في العالم، حيث بلغت ١١٤,٦ حالة لكل مليون شخص (ضعف معدل الصين). في ٣ أيار/مايو ٢٠٢٠ سجلت الحملة الوطنية لمكافحة فيروس كورونا COVID-١٩، أن القائمة المكشوف عنها من موقع وزارة الصحة: عدد الفحوصات = ١٤٤١٥٥، وعدد الحالات القائمة = ١٦٥٧، ووضع الحالات المستقرة = ١٦٥٦، وتحت العناية = ١، والمتعافون = ١٧١٨، والوفيات = ٨ ومن الملاحظ أن جلّ المصابين يتركز في العمالة الوافدة.

٣ أشهر، والمحفظة الثانية لدعم ٨٢٩ مدرب سباق بمبلغ لا يتجاوز ٣٠٠ دينار شهرياً ولمدة ٣ أشهر على أن لا يكون لديهم سجل تجاري أو معاش تقاعدي.

الدعم الصحي: بينت الوزارة أن الطاقة الاستيعابية للعلاج والعزل تغطي الجميع، والعلاج متوفر بالمجان لجميع الحالات القائمة من المواطنين والمقيمين، وأنه استجابة لطلب بعض المواطنين والمقيمين في الحصول على العلاج من المستشفيات الخاصة، ومن منطلق الشراكة مع القطاع الخاص، فإن الوزارة تقوم بالتعاون والتنسيق مع عدد من المستشفيات الخاصة لتوفير العلاج للحالات القائمة بحسب المعايير والاشتراطات لمن يرغب بذلك من المواطنين والمقيمين.

مؤسسات المجتمع المدني

لم تتوان مؤسسات المجتمع المدني على اختلافها من نوادي وجمعيات خيرية ونسوية ومهنية ودينية من الترتيب والنشاط لمكافحة فيروس كورونا سواء على الصعيد المادي أو النفسي والتوعوي، لقد كانت مؤسسات المجتمع المدني مختلف ألوانها واهتماماتها سباقاً لتقديم العون والمساهمة في مواجهة الجائحة، كل منهم أبدع في اختيار إسم له، وكلها تصب في مصلحة البحرين، منهم من شكل فريقه للدعم الخاص به ومنهم من حاول اللحاق ومساعدة تلك اللجان الرسمية خاصة الصحية؛ لكن لا يوجد تنظيم واضح ينظم كل تلك الجهود منذ البداية؛ لتعزيز فاعليتها، ومنع تلك البرامج والأنشطة المتكررة، التي تبعث الجهود. لكنها بشكل مثنى عليها وبشهادات المسؤولين:

أعربت الجمعيات عن اعتزازها بالروح الوطنية والشراكة المجتمعية المشرفة التي تجلّت في وقفة كل قوى المجتمع البحريني الرسمية والأهلية من جمعيات وأندية ومراكز شبابية ومجالس وتجمعات دينية وغيرها في مواجهة هذا التحدي



حقيقي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، ويجب أن تعي الجهات الرسمية بأن هذا القطاع الذي قامت بتسمينه وتدلّيه تقاعس اليوم من أجل مد يد العون لها وهي في أمس الحاجة، وظهرت طبيعته القائمة على الأخذ دون العطاء.

التحديات والمصاعب المستقبلية

يشكل التراجع الاقتصادي مصدر قلق لأهل الخليج وهو مرتبط بأزمة كورونا ومن تدني أسعار النفط، ومن المتوقع أن يكون لهذين الازمتين انعكاسات على مختلف مجالات الحياة، أبرزها الخدمات من صحة وتعليم وبنية تحتية، وجراء ذلك هناك قلقين الأول من اتخاذ الدول الخليجية إجراءات تقشفية لتخفيض نفقاتها لتلا يحدث عجزاً في ميزانيتها، أو حتى اللجوء إلى الإقراض المحلي والدولي عبر البنوك وبيع السندات.

نيسان/أبريل ٢٠٢٠. وسيتولى صندوق البطالة دفع الرواتب باتباع الإجراءات الدستورية وبما يتماشى مع قانون التأمين الاجتماعي. دفع فواتير الكهرباء والماء للأفراد والشركات لمدة ثلاثة أشهر بدءاً من نيسان/أبريل ٢٠٢٠، وبما لا يتجاوز فواتير نفس الفترة من العام الماضي، على أن تقوم الحكومة بإعادة هيكلة المصاريف الإدارية لأجهزتها بما لا يؤثر على الميزانية العامة للدولة.

إعفاء الشركات التجارية من الرسوم المستحقة على استئجار الأراضي الصناعية الحكومية لمدة ثلاثة أشهر بدءاً من نيسان/أبريل ٢٠٢٠. وكذلك إعفاء المنشآت والمرافق السياحية من رسوم السياحة لمدة ثلاثة أشهر بدءاً من نيسان/أبريل ٢٠٢٠. مضاعفة حجم صندوق السيولة ليصل إلى ٢٠٠ مليون دينار بحريني، وزيادة تسهيلات قروض البنك المركزي ورفع قدرة الإقراض إلى ما يعادل ٣,٧ مليار دينار بحريني للسماح بتأجيل الأقساط وتمديد التمويل الإضافي.

اعفاء جميع المؤسسات في البحرين من رسوم العمل بدءاً من الاول من نيسان/أبريل حتى نهاية حزيران/يونيو وبأن تلك الاعفاءات تشمل رسوم اصدار التاشيرات او التجديد الشهري للعمال والمؤسسات.

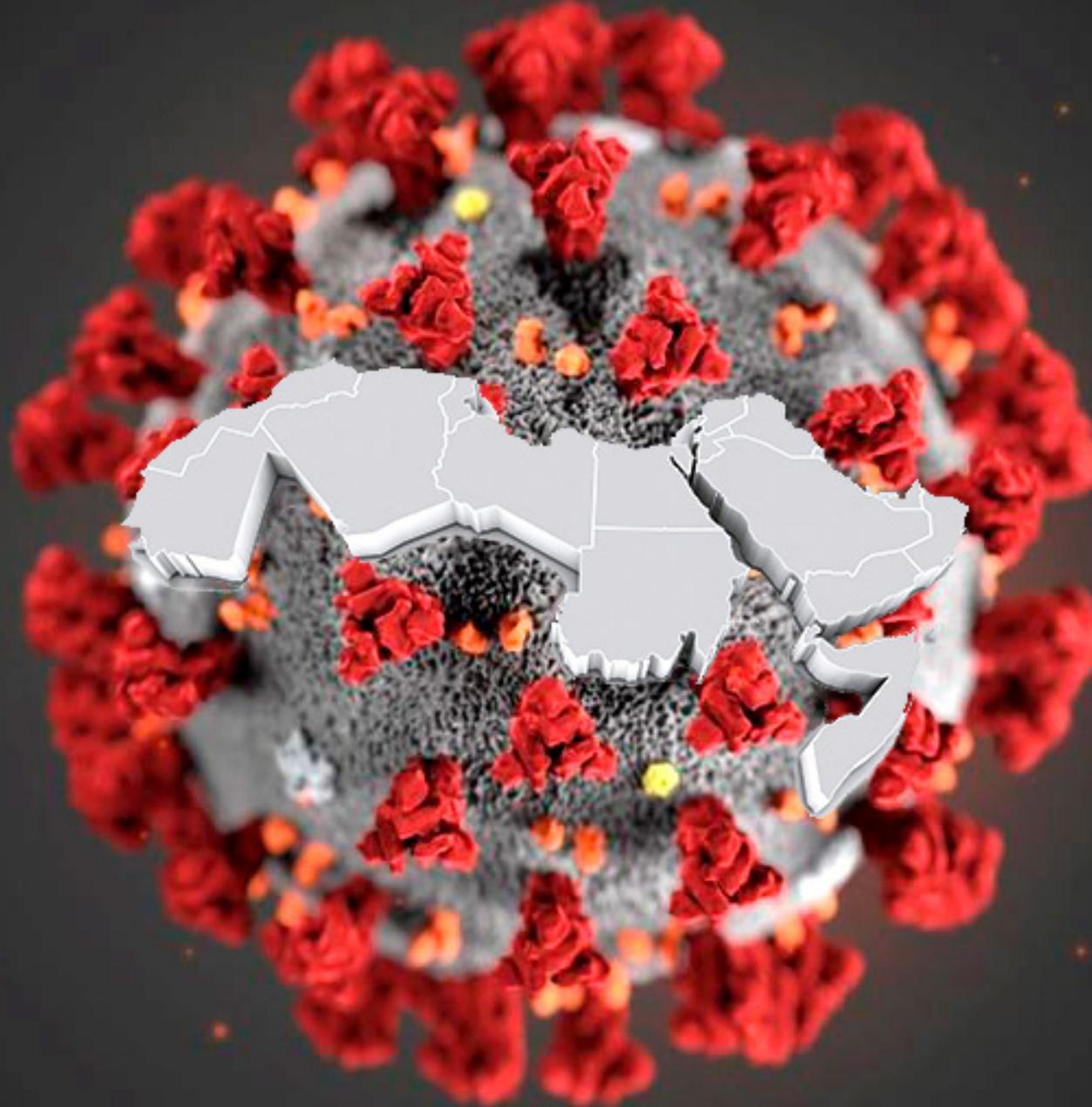
والخلاصة أن القطاع الخاص عبر شركاته ومصارفه ومؤسساته الاستثمارية، استغل بداية الإجراءات الحكومية في مواجهة هذا الوباء، دون أي اعتبار لما تفضي إليه مجريات الأمور من انعكاسات على المواطن. وعزل نفسه عن الصورة العامة في مواجهة هذا الوباء العالمي، حيث وجدت بعض الحملات الدعائية التي مارسها البعض ذراً للرماد، أن تبرئ ذمة القطاع الخاص من المساهمة الفاعلة والحقيقية وتقديم يد العون للدولة في هذه المواجهة وعدم تحميل المواطن تبعات هذا الوباء، انطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات والمؤسسات المالية الضاربة جذورها في عمق السوق. يجب النظر في إصدار تشريع يلزم شركات القطاع الخاص بتفعيل

بوعي وبروح وطنية مسؤولة من كل أبناء البحرين مختلف أطرافهم، وشددت الجمعيات على رفضها اضعاف على هذا الموضوع بعداً طائفيّاً بأي شكل من الأشكال لا يراعى للوطن مصلحة.

- ارتفعت الاصوات المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين في البحرين من قبل الاهالي والمعارضة والمنظمات الدولية. ويقع آلاف السجناء في المعتقلات. وأطلق نشطاء البحرين وسما على تويتر تحت عنوان #اطلقوا_سجناء_البحرين، عند الساعة السابعة وثلاثين دقيقة مساءً، وبمجرد أن حانت الساعة حتى انهارت آلاف التغريدات على مواقع التواصل الاجتماعي في البحرين ومعظم الذين قاموا بنشر تغريداتهم هم عوائل المعتقلين السياسيين، والكثير منهم أكدوا أن أبناءهم يعانون من أمراض نفسية وجسدية نتيجة مكوثهم في السجون لعدة سنوات.

القطاع الخاص

- لقد أطلقت حملة شعبية من خلال تلفزيون البحرين سميت «فيينا خير» لجمع التبرعات الداعمة لمكافحة فيروس كورونا، استضافت خلالها رئيس المؤسسة الملكية الخيرية، وبدأ تبرعه للجنة الوطنية لمكافحة الفيروس، تفاعل البحرينيون والمقيمون والمؤسسات الوطنية والشركات والبنوك والجمعيات والهيئات وغيرها من مكونات المجتمع والاقتصاد والأسواق مع الحملة التي أطلقت على تلفزيون البحرين، والتي فتحت المجال لتلقي التبرعات المالية والعينية، حيث وصل المبلغ الكلي حتى انتهاء البث المباشر للحملة على التلفزيون ٢١,٠٨١,٠٦٥ دينار بحريني.
- ويمكن القول بأن القطاع الخاص قد استفاد من الوضع في عدة أمور هي:
- مشروع قانون لدفع رواتب المواطنين العاملين في القطاع الخاص لمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من



The Arab NGO Network for Development works in 12 Arab countries, with 9 national networks (with an extended membership of 250 CSOs from different backgrounds) and 23 NGO members.

P.O.Box: 4792/14 | Mazraa: 1105-2070 | Beirut, Lebanon.
Tel: +961 1 319366 - Fax: +961 1 815636

www.annd.org - 2030monitor.annd.org - civicspace.annd.org

 Arab NGO Network for Development

 Arab-NGO-Network-for-Development

 @ArabNGONetwork

 anndmedia